

المحافظ

9 شعبان 1441

2 أبريل 2020

تعميم رقم (2/رب/رب أ/454/2020)

إلى جميع البنوك المحلية

بشأن إجراء تعديلات على التعليمات الرقابية

لمواجهة تداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد (COVID-19)

الأخ رئيس مجلس الإدارة المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

تعزيزاً لحزمة الإجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي في إطار مواجهة تداعيات جائحة فايروس كورونا المستجد على الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي في دولة الكويت، والتوجيهات الصادرة للبنوك في هذا الخصوص، ولمواجهة الأوضاع الحالية وما تتطلبه الظروف الاقتصادية الراهنة من ضرورة تقديم الدعم اللازم حتى يتمكن الاقتصاد المحلي من تخطي تداعيات هذه الأزمة.

قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ 2020/4/1 إدخال تعديلات على بعض التعليمات الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي (Macroprudential Tools) تستهدف تعزيز قدرة البنوك على ممارسة دورها الحيوي في الاقتصاد، وتوسيع المساحة الإقراضية لديها، وتدعيم قدراتها التمويلية، وتحفيزها على مواصلة تقديم القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة، ودعم العملاء المتضررين من هذه الأزمة (أفراداً ومؤسسات) والذين هم بحاجة في هذه المرحلة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف، وبما يعزز دورهم في دعم النشاط الاقتصادي. وذلك على النحو التالي:

أولاً : معايير السيولة :

1) خفض الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2014/12/23

بشأن معيار تغطية السيولة (LCR) من 100% إلى 80%.

2) خفض الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2015/10/25

بشأن معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) من 100% إلى 80%.

الإجراءات الاستثنائية لمواجهة كوفيد-19 .

ب) تعميم رقم (2/رب/رب أ/454/2020) إلى جميع البنوك المحلية بشأن إجراء تعديلات على التعليمات الرقابية لمواجهة تداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد (COVID-19)

3) خفض الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2008/12/4 بشأن نسبة السيولة الرقابية من 18% إلى 15%.

4) رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة للبنوك التقليدية بتاريخ 1997/10/14 وللبنوك الإسلامية بتاريخ 2003/11/3 والمعدلة بتاريخ 2004/6/8 بشأن نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات، وذلك على النحو التالي:

الفترة	الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة
سبعة أيام فأقل	من 10% إلى 20%
شهر فأقل	من 20% إلى 30%
ثلاثة أشهر فأقل	من 30% إلى 40%
ستة أشهر فأقل	من 40% إلى 50%

ثانياً : الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل:

رفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2016/3/15 من 90% إلى 100%.

ثالثاً : معيار كفاية رأس المال:

إدخال تعديلات على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2014/6/24 بشأن معيار كفاية رأس المال (بازل 3)، وذلك على النحو التالي:

1) الإفراج عن المصدرة الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer) والبالغة 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر على شكل حقوق مساهمين (CET1) ، بحيث تخفّض متطلبات قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل كما يلي:

المتطلبات	مكونات رأس المال
من 10.5% إلى 13%	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بمفهومه الشامل (CET1 + AT1+T2):
من 8.5% إلى 11%	أ- الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (CET1+AT1)
من 7.0% إلى 9.5%	ب- الحد الأدنى من حقوق المساهمين (CET1)

2) خفض وزن المخاطر لمحفظه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25%، مع توحيد تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليكون وفقاً للتعريف الوارد بالقانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعدل بالقانون رقم (14) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

الإجراءات الاستثنائية لمواجهة كوفيد-19 .

ب) تعميم رقم (2/رب/رب أ/454/2020) إلى جميع البنوك المحلية بشأن إجراء تعديلات على التعليمات الرقابية لمواجهة تداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد (COVID-19)

رابعاً : تعديل القواعد الاسترشادية الصادرة بتاريخ 2005/1/11 بشأن استثناء أي عميل من الحدود القصوى المقررة للتركز الائتماني/التمويلي والقواعد التي تؤخذ في الاعتبار لدى دراسة طلبات الاستثناء لتشمل المشاريع الاقتصادية المهمة والتي يترتب على دعمها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

خامساً : تعديل تعليمات ضوابط التمويل الممنوح للعملاء الأفراد لغرض شراء و/أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص والسكن النموذجي الصادرة بتاريخ 2013/11/12، وذلك بزيادة حجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير (LTV) وفق التالي:

الحد الأقصى	طبيعة التمويل
من 50% إلى 60%	تمويل شراء أرض فضاء
من 60% إلى 70%	تمويل عقار قائم
من 70% إلى 80%	تمويل البناء فقط

وسيواصل بنك الكويت المركزي متابعته الحثيثة للقطاع المصرفي للتحقق من الاستفادة من هذه الحزمة التحفيزية بما يحقق الغرض المستهدف منها، وقيام مصرفكم بدور فعال في هذه الظروف الضاغطة لتوفير السيولة اللازمة للقطاعات الاقتصادية المنتجة، وبما لا يعرض مصرفكم لأي مخاطر غير محسوبة. ويسري العمل بهذه التعديلات حتى نهاية عام 2020 على أن تتم مراجعتها في ذلك التاريخ.

مع أطيب التحيات ،،،

المحافظ

د. محمد يوسف الهاشل